

حركة المطالبة بالدستور فى اليابان

1878 – 1890

الدكتور رءوف عباس حامد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

ظلت اليابان تحكم بواسطة عشيرة من الأمراء الإقطاعيين آل طوكوجاوا Tokgyawa منذ عام 1603 حتى استرد الإمبراطور موتسهيتو Mutsuhito سلطته فى عام 1868 وأطلق على العهد الجديد الذى استمر حتى 1912 إسم Meiji (أى الحكم المستنير) وعندئذ شهدت اليابان عهداً إصلاحياً جديداً اقترن ببناء الدولة الحديثة وإدخال التجديد على شتى نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفكرية.

ولم يكن هذا التغيير عفويًا، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجى نبتت جذوره فى عهد الإقطاع (عصر طوكوجاوا)، وأخذت تنمو نمواً وئيداً حتى هيات الظروف لمرحلة انتقال جديدة وضعت اليابان على أعتاب العصر الحديث. فقد بدأت الصناعة تلعب دوراً أكثر أهمية فى الاقتصاد اليابانى فى القرن الأخير من عصر طوكوجاوا وأصبحت الصناعة منافساً للزراعة بصورة لا يستهان بها، وأخذت السوق الوطنية تنشأ تدريجياً على أنقاض صور المبادلات التقليدية، وبدأت النقود تلعب دوراً متزايداً فى السوق. وصاحب هذا التطور ظهور فئة إجتماعية جديدة من الرأسماليين التجاريين ثم الرأسماليين الصناعيين أصبحت منافساً قوياً

للأرستقراطية العسكرية ممثلة في الطبقة الإقطاعية Samrurai¹ وقدر لهذه الفئة الاجتماعية الجديدة أن تدق إسفيناً شق الأرستقراطية العسكرية إلى قسمين: كبار الإقطاعيين وصغارهم واستطاعت الطبقة الجديدة أن تستقطب القسم الأخير نحوها فكان عضدها صغار الإقطاعيين في النضال ضد القسم الأول، وكان الصراع بين هؤلاء وأولئك بمثابة آلام المخاض التي تسبق الولادة، ولادة عصر جديد يختلف عن سابقه تمام الاختلاف.

وبدأت شواهد التطور الجديد تبدو في ثورات الفلاحين التي ازدادت حدة وعنفاً في أواخر عصر طوكوجاوا وساعدت على قيامها مجموعة من العوامل يمكننا هنا أن نرصد بعضها؛ فقد كان عبء الضرائب يكاد يقع على كاهل الفلاحين فيقدم الفلاحون وحدهم محصول الأرز - المحصول الرئيسي في البلاد- إلى الحكام الإقطاعيين، وكان حكام الأقاليم من الساموراي يتقلون كاهل الفلاحين بعدد من الضرائب الإضافية التي تذهب بما يتبقى لديهم من محصول الأرز، وقد تدفعهم إلى الاستدانة من التجار لضمان بقاء الأرض التي يزرعونها رغم أنهم لم يملكو سوى حق الانتفاع بها، أما ملكية الرقبة فكانت للسلادة الإقطاعيين وبذلك وجد تجار المدن السبيل ممهداً أمامهم لاستثمار أموالهم في الريف وبذلك أصبحت لهم مصالح زراعية جعلتهم طرفاً في عملية الإنتاج الزراعي في مواجهة الأرستقراطية العسكرية الإقطاعية التي كانت الأرض دعامة وجودها وكيانها السياسي².

وبالإضافة إلى الضرائب الفادحة، كانت اليابان تعاني في أواخر عهد طوكوجاوا من نقص المواد الغذائية فقد كان جل اعتماد اليابانيين على الأرز، ومع التزايد المستمر في عدد السكان، وعزلة اليابان عن جيرانها ونشوء المدن وهجرة الفلاحين إليها، وما يترتب على ذلك من نقص في الأيدي العاملة الزراعية وفي الإنتاج الزراعي، كل ذلك أدى إلى تزايد أسعار الأرز بصورة مستمرة، فاستفادت طبقة التجار من هذه الظاهرة بقدر ما خسر الإقطاعيون والفلاحون³، وإن تفاوتت درجة الخسارة عند هؤلاء وأولئك.

¹ Hirschmeier, J: The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, Harvard University Press, 2 nd, ed. 1968. Pp. 21 – 28.

² Smith, T. C. The Agrarian Origins of Modern Japan, Stanford Calif. 1970, pp. 180 – 85.

³ Lockwood, W. W: The Economic Development of Japan, Princeton New Jersey, 1968; pp. 12 – 16.

وما كادت تحل الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتى أخذت تناقضات النظام تعبر عن نفسها فى شكل أزمات متعددة، فقد ترتب على فشل السلطة فى حل مشاكل الفلاحين ثورة عارمة فى ضواحي مدينة أوساكا فى عام 1837 تزعمها أحد صغار الساموراي، ودعا سكان المدن والريف أن يهبوا فى وجه "الحكام القساة والتجار الأثرياء الذين كونوا ثروتهم على حساب الفقراء والجياع". ورغم أن تلك الحركة سحقت فى مهدها إلا أنها زادت الناس جرأة على النظام، وأخذت ثورات الفلاحين تتابع هنا وهناك⁴.

وانعكست هذه الظاهرة على الحياة الفكرية، فأخذ بعض المثقفين (وكانوا من المنتمين إلى الفئة الدنيا من الأرستقراطية العسكرية) يعيدون تفسير تعاليم كنفوشيوس، فاعتبروا حكم طوكوجاوا اغتصاباً لسلطة الإمبراطور بصورة غير شرعية، ومن ثم لا تجب طاعة السلطة. وساعدت الظروف الدولية على الإجهاز على النظام الإقطاعى، فلم يعد مجدياً استمرار العزلة التى فرضها الحكام الإقطاعيون على اليابان خشية وقوعها فريسة الاستعمار الغربى، واضطروا أخيراً أن يفتحوا موانئهم أمام السفن الأمريكية والإنجليزية التى تزايدت مصالحها فى المياه اليابانية، وتزايد ضغطها على حكام اليابان من أجل فتح موانئهم للملاحة الدولية⁵. وبذلك تدعمت التأثيرات الفكرية الغربية التى وفدت إلى اليابان منذ مطلع القرن الثامن عشر. وأصبحت الأفكار الليبرالية الغربية تجتذب اهتمام بعض المثقفين اليابانيين، والثقافة عندئذ محصورة فى طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية.

وكان الانقلاب الذى استعاد به الإمبراطور سلطته من صنع هؤلاء المثقفين الذين أيقنوا أن استمرار الحكم وتدعيم مركز اليابان فى مواجهة أعدائها - وخاصة الغرب - تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قومية، تضع حداً لفوضى الصراع بين الحكام الإقطاعيين وأيقنوا أن إيجاد مخرج للأزمة التى تردت فيها البلاد لا يمكن أن يتم على يد حاكم إقطاعى جديد، لأن توليه السلطة سيحرك الغيرة فى قلوب منافسيه فينازعونه السلطة،

⁴ Borton, H. : Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period, Asiatic Society of Japan, 2nd, series 16, 1938, p. 219.

وإنظر أيضاً:

Hall, J.W.: Tokugawa Japan 1800-1853 (Crowley, J.B. ed.: Modern East Asia Essays in Interpretation, London 1970, pp 62-94).

⁵ Beasley, W. G. : Great Britain and the Opening of Japan, London 1951, pp. 113 – 44.

وتلفتوا حولهم فوجدوا فى شخص الإمبراطور موتسهيتو Mutsuhito - الذى لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره- الرمز الذى يمكن أن تجتمع حوله البلاد، لما لشخص الإمبراطور من قداسة، فهو سليل الربة "الشمس" التى أورثته ملك بلاد اليابان (Nippon منبع الشمس) فاستخدام شخص الإمبراطور كرمز لحركة سياسية يضى على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها.

وهكذا اجتمعت كلمة بعض أجنحة طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية ممن يختلفون مع سلطة طوكوجاوا Tokugawa Bakufu، مع المثقفين المنتمين إلى نفس الطبقة، وصغار المحاربين، يعضدهم أثرياء التجار بمدينة أوساكا وغيرها من المدن الكبرى الذين رأوا فى النظام الجديد أملهم فى التخليص من ضغوط السلطة الإقطاعية وفى توسيع مجالات الاستثمار، كما رأى أعيان الريف Gono فرصتهم للإنفراد بالسلطة فى الريف.

وبدأ الانقلاب بانتقال العاصمة من كيوتو Kyoto إلى إيدو Edo التى أصبحت تسمى منذ ذلك الحين "طوكيو" (أى العاصمة الشرقية) وكانت من قبل مركزاً لنظام الحكم فى عصر طوكوجاوا. واقترن هذا الانتقال بإقصاء آخر حكام طوكوجاوا (الشوجون Shogun) عن السلطة بقرار من الإمبراطور، وتقسيم البلاد إلى عدد من المحافظات (Ken) بدلاً من الأقاليم الإقطاعية (Han)، وأسندت إدارة أمور المحافظات إلى موظفين إداريين يعينهم الإمبراطور، وكان هؤلاء فى العادة يختارون من بين الساموراي السابقين الذين ساندوا النظام الجديد. ثم أجرى مسح شامل للأطيان الزراعية تقرر على أثره تسجيل الأراضى باسم زارعيها، وبذلك استقرت دعائم الملكية الفردية للأرض الزراعية وبدأت تظهر فئة كبار الملاك وأدخل أسلوب الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة. ثم شرعت الحكومة فى إقامة المشروعات الصناعية الحديثة، كما شجعت رأس المال الخاص على إرتياد ميدان الصناعة، ومهدت الطريق أمام الاستثمارات فى سائر مجالات الاقتصاد⁶.

⁶ هناك العديد من المؤلفات حول عصر مايجى تتناول الجوانب المختلفة من الإصلاحات التى أدخلت على النواحي الإقتصادية والسياسية والإدارية فى مطلع ذلك العهد ولعل أبرزها فى مجال الاقتصاد كتاب Hirschmeier وكتاب Smith اللذان ذكرناهما آنفاً، وبالنسبة للإصلاحات السياسية هناك كتاب:

Mc Laren, W. W. : A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 – 1912, London 1916, pp. 153 – 77.

أما عن الجوانب الإصلاحية الأخرى فيغطيها كتاب:

واستقر رأى صناع النظام الجديد على اختيار النموذج الغربى كإطار للدولة، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة ليبرالية ديمقراطية، أو دولة ذات حكم مطلق يستند إلى بيروقراطية مركزية، فكان النموذج الأخير للدولة أكثر قبولاً لديهم، فهو يهيئ الفرصة للسلطة لإجراء ما تشاء من تغييرات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من جانب المجالس النيابية، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولاً لدى اليابانيين بحكم تراثهم السياسى والثقافى. فكان النظام الجديد حركة إصلاحية فى إطار التقاليد اليابانية الراسخة، تتأثر دوافعها إلى حد كبير بمصالح الفئات الاجتماعية التى شاركت فى صنعها، وتعد خطوة كبرى نحو تكوين اليابان الحديث ولما كان النظام الجديد قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية فى إدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربى، فقد قامت حركة للمطالبة بالحياة الدستورية عرفت باسم "حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken undo" وهى الحركة التى يعنى هذا البحث بدراستها.

وكما تزعم فريق من طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية حركة استعادة الإمبراطور لسلطته، ووضعوا أسس النظم الجديدة، كان ثمة فريق آخر من الساموراي المثقفين الذين تأثروا بالفكر الليبرالى الغربى من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة ودراستهم للتيارات الفكرية التى سادت فى أوروبا فى القرن التاسع عشر. فلم يكن الساموراي طبقة عسكرية إقطاعية فحسب؛ بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها - فى عصر طوكوجاوا- فى مدارس خاصة بهم عرفت بإسم Hanko حيث كانوا يدرسون الثقافة الصينية وتعاليم كنفوشيوس والرياضيات. كما التحق بعض أفراد الساموراي بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت فى أواخر عصر طوكوجاوا عرفت بإسم Shijuku كان يختلف إليها - بالإضافة إلى الساموراي- أبناء التجار وأعيان الريف، وكانت تلك المدارس تعنى فى الأصل بتدريس الثقافة الصينية، وأصبحت منذ أواخر طوكوجاوا - ومطلع القرن التاسع عشر على وجه التحديد- تعنى بدراسة علوم الغرب التى عرفت بإسم Yogaku وكان أشهر تلك المدارس وأكثرها اهتماماً بالثقافة الغربية Ogata Shijuku التى أنشئت بمدينة أوساكا وتخرج فيها

Dore; R. P. : Aspects of Social Change in Modern Japan, Princeton, New Jersey 1971.

معظم المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها مثل Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعي الحديث في اليابان.

وتصدى هذا الفريق من الساموراي المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية في عهد مايجي، لأنهم وإن انتقوا مع مؤسسى النظام الجديد حول ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وتوحيد البلاد وإنشاء دولة حديثة، إلا أنهم يرون ضرورة أن يكون النظام الجديد مماثلاً لنظام الديمقراطية الغربية، وخاصة أن اليابان كانت منذ أواخر عصر طوكوجاوا فى طريق التحول الرأسمالى. ومن ثم اختلف مفهومهم لمرحلة "التحضر والاستنارة Bummei Kaika" التى كانت تشكل إطار العمل السياسى فى مطلع عهد مايجي؛ فهم يرون فيها حركة تجديد شاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة مركزية مطلقة مستتيرة تدور حول محور الإمبراطور باعتباره - وليس الأمة- مصدر السلطات⁷.

والتقت آمال مثقفى الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كانوا الزعامات التقليدية للريف اليابانى فى أواخر عصر طوكوجاوا، وكانت ثورات الفلاحين تهب هنا وهناك بقيادتهم ضد نظام الحكم الإقطاعى وضد استبداد السادة الإقطاعيين. وساعد الإصلاح الزراعى الذى أجرته السلطة فى مطلع عهد مايجي على إزاحة السادة الإقطاعيين من الريف وفتح الطريق أمام "الأعيان" للسيطرة على مقاليد الأمور فى قراهم؛ فأصبحت إدارة القرى خالصة لهم، واستطاعوا تكوين ملكيات زراعية كبيرة استخدموا فيها أساليب الاستغلال الرأسمالى وساروا بعملية تنجير الزراعة خطوات واسعة، وأدلو بدلوهم فى الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج⁸ وتطلعوا إلى المشاركة بنصيب فى السلطة يعدل ما لهم من وزن اقتصادى ومكانة إجتماعية فى الريف، وخاصة أنهم استمروا يقودون نضال الفلاحين ضد السلطة فى مطلع عهد مايجي (أوائل السبعينات)، فنظموا حركة مقاومة التجنيد الإجبارى التى إقترنت بنشوء الجيش الحديث، وكذلك حركة معارضة نظام التعليم الإبتدائى الحديث.

⁷ Uyehara, G. E. : The Political Development of Japan 1867 – 1909, London 1910, pp. 89 – 106.

⁸ Hirschmeier, J. : Op. cit., p. 88.

فقد اقترنت الإصلاحات الجديدة بفرض المزيد من الضرائب على الأراضي الزراعية التي لم تكن قد أنقست عما كانت عليه في عصر طوكوجاوا، وبذلك وقع معظم عبء تمويل الإصلاحات الجديدة على عاتق الفلاحين من حصيلة ضريبة إضافية فرضت على الأراضي الزراعية عرفت باسم Sonpi، وكان نصيب الأعيان من هذه الحصيلة كبيراً بسبب اتساع مساحة ملكياتهم، فنشبت عدد من ثورات الفلاحين في مناطق متفرقة بقيادة الأعيان وشاركت بعض عناصر الساموراي المعارضين للنظام الجديد في تلك الحوادث؛ فاشتبكوا مع قوات الحكومة في معارك حربية كان آخرها تمرد Satsuma في عام 1877 وانتهى بإسكات العناصر المعارضة من بقايا الساموراي، وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين الفلاحين؛ بالإضافة إلى بعض الأفراد من صفوة مثقفي الساموراي الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو).

* * *

وتبلورت المعارضة السياسية في حركة تهدف إلى تأسيس "جمعية وطنية دستورية Kokkai Kisei Domei" في أواخر السبعينات، وما كاد يحل مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الدعوة حركة جمع توقيعات على عرائض تطالب بالدستور وإقامة مجلس نيابي؛ فبلغ عدد التوقيعات التي جمعت نحو ربع مليون توقيع، وأسس عدد من الجمعيات السياسية لهذا الغرض في جميع أرجاء البلاد بلغ عددها في تلك الحقبة نحو 150 جمعية، وعقدت الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابي، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسي الذاتي في معظم القرى الهامة، وقبض لتلك الحلقات الدراسية أن تعبئ الرأي العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالدستور عن فهم وإقتناع⁹.

فقد ترتب على إعلان "المساواة بين جميع طبقات الشعب" الذي أصدرته الدولة بعد استرداد الإمبراطور لسلطته أن أنجز عدداً من الإصلاحات الهامة وازداد الناس أملاً في المشاركة الحقيقية في إدارة أمور البلاد وخاصة الإصلاحات الأربعة الهامة التي أعقبت ذلك الإعلان وهي: إحلال نظام الحكم المحلى (المحافظات) محل المقاطعات، وإنشاء نظام للتعليم

⁹ Uyehara, G. E.; : Op. cit. p. 72.

القومى الحديث، وإقرار الملكية الفردية والتجنيد الإجبارى الذى اقترن بنشوء الجيش الحديث. كل ذلك أيقظ الوعى السياسى للجماهير، وجعلها تفتح أذهانها على العالم المحيط بها تحت تأثير كتابات المثقفين الليبراليين التى أخذت تنشر على صفحات الجرائد. وكان أبعد الإصلاحات أثراً على حركة المطالبة بالدستور إصلاح التعليم وإنشاء نظام للتعليم خاضع للدولة فى عام 1872. ولم تمض خمس سنوات على ذلك التاريخ حتى كانت هناك 20 ألف مدرسة ابتدائية تنتشر فى جميع أنحاء البلاد، ولم يكن ذلك من إنجازات الدولة وحدها؛ فقد أخضعت مدارس المعابد - التى كانت موجودة فى أواخر عصر طوكوجاوا- للنظام الجديد، وكان يتولى أعيان الريف الإنفاق على تلك المدارس التى كانت ملحقة بالمعابد الدينية وعرفت بإسم Terakoya وكان أطفال الفلاحين يقبلون على تلك المدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب، فهى قريبة الشبه بالكتاتيب فى بلادنا.

وقد أصدرت الحكومة اللائحة الخاصة بنظام التعليم بدىباجة أنكرت فيها اقتصار التعليم على طبقة معينة من الناس، وأعلنت أن الغرض من نظام التعليم الحديث نشر العلوم التطبيقية، ورأت أن التعليم يجب أن يتم عن طريق الاختيار الحر للأفراد وليس عن طريق التعبئة الإجبارية. فأقبل الفلاحون على إلحاق أولادهم بالمدارس الجديدة، وأنشأ بعض أثرياء أعيان الريف مدارس متوسطة Gogaku بقراهم على نفقتهم الخاصة لإعداد الكتبة المؤهلين للعمل بدواوين الحكومة. غير أن هذه الإصلاحات النافعة كانت تكلف الفلاحين أكثر مما يطيقون، فكثيراً ما كانوا يثورون على الحكومة، لا كره فى التعليم أو التجنيد، ولكن طلباً لإصلاح نظام ضرائب الأطين التى كانت تعد المصدر الرئيسى للتمويل الضريبى، ومن ثم أثقل كاهل أهل الفلاحة بالضرائب الإضافية الفادحة¹⁰.

وكان التعليم فى المحافظات يقع تحت إشراف مجلس خاص يسمى Gakumuiin يختار أعضاؤه من بين أعيان الأقاليم، ويتولى تعيين المدرسين والإشراف على المدارس الابتدائية

¹⁰ Gakushuin – Daigaku Kindai – shi Kenkyukai; Katsudo Hokokusho, San – Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo 1971). P. 5.

وهو بحث باللغة اليابانية يقع فى 11 صفحة أعده فريق من الباحثين بجامعة جاكشوين تحت إشراف الأستاذ Irokawa Daikichi عن "حركة الحرية وحقوق الشعب بإقليم San – Tama". ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التى عثرت عليها مجموعة الباحثين فى بيوت زعماء الحركة. وقد تفضل الصديق الأستاذ Miki Wataru مشكوراً بمعاونتى فى الرجوع إلى هذا البحث القيم.

والمتوسطة، وقد استفاد الأعيان من وجودهم في مجالس التعليم الإقليمية في العمل على نشر الدعوة لحركة المطالبة بالدستور، وتنتشر الأفكار الليبرالية وخاصة في المدارس المتوسطة، مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات بصفة عامة، وسحبت من مجالس التعليم الإقليمية حق تعيين المدرسين وتحديد الكتب الدراسية، فأصبح المدرسون موظفين حكوميين (1881) وأصبحت الكتب تقرر بمعرفة وزارة التعليم.

أما عن الحلقات الدراسية التي أنشأها الأعيان منذ عام 1871 بغرض التنقيف السياسي الذاتي فقد بدت على شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالي مجموعة من القرى المتجاورة. وكانت تلك المدارس تقام بغض النظر عن وجود عدد كاف من الصبية الذين يرغبون في الالتحاق بها، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها، إذ تشير الدلائل إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس في محافظة Kanazawa لم يتعد 20%، بينما كانت بقية الطلبة من البالغين. وكانت تلك المدارس لا تقصر جهودها على تدريس العلوم المختلفة، بل يمتد نشاطها إلى التنقيف السياسي والاجتماعي. وبعد إخضاع هذا النوع من التعليم للتوجيه والإدارة المركزية الحكومية، حول الأعيان هذه المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت إسم Sekizen kai أي حلقات دراسية تهدف إلى نشر الثقافة العامة. وانتشرت تلك الحلقات في شرقي البلاد بصورة مكثفة، ثم في بقية أنحاء البلاد. وكانت كل حلقة تضم ما يتراوح بين 12 و30 عضواً، وإن كان ثمة حلقات دراسية تجاوز عدد أفرادها المائة عضو.

وكان الأعضاء عادة يقرأون بعض الموضوعات السياسية وتدور مناقشاتهم حولها، وبدأوا بدراسة المقالات التي كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية من اليابانيين مثل Fukuzawa Yukichi, Nakamura Masanao. ثم درسوا أعمال روسو، وجون ستيوارت مل، وسبنسر، وكانوا يدعون بعض المثقفين الليبراليين من زعماء حركة المطالبة بالدستور بالعاصمة (طوكيو) إلى إلقاء المحاضرات وكذلك بعض الصحفيين الليبراليين للمشاركة في مناقشات تلك الحلقات التنقيفية التي لم تكن مغلقة على نفسها وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب في الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة. وكان نظام العمل في تلك الحلقات

يتمثل في تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد فى السياسة أو الفكر السياسى، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب فى اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب. وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التى كانت مدارس للتثقيف السياسى، لعبت دوراً كبيراً فى تعبئة الجماهير فى الريف، لمساندة حركة المطالبة للدستور¹¹.

وبلغ تحمس الأعيان واهتمامهم بتلك الحلقات الدراسية حد فقد بعضهم لمليتهم الزراعية التى اضطروا لرهنها مقابل قروض أنفقوها على تلك الحلقات الدراسية وعلى الحركة السياسية مثل Ishisaka Masataka أحد زعماء تلك الحركة بإقليم Minami – Tama وكذلك Hoseno Kiyoshiro عمدة قرية Ogawamura الذى تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية، وحين اشتد عوده درس تعاليم كنفوشيوس والعلوم الصينية، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأفيان الزراعية، واحتك بالمتقنين الليبراليين ففتحت أمامه آفاق فكرية جديدة، وقرأ أمهات كتب المفكرين الأوروبيين مثل جون ستيوارت مل، وروسو، وسبنسر، وبنتام، وغيرهم مترجمة إلى اللغة اليابانية ثم أسس بمساعدة بعض زملائه الأعيان حلقة دراسية لدراسة الفكر السياسى الغربى. وكانت تلك الحلقة التى عرفت باسم Takumakai نواة حركة لجمع التوقعات على عرائض قدمت إلى الحكومة تطالب بالدستور وبإقامة مجلس نيابى، وأقبل الناس على توقيع العرائض عن اقتناع تام بفكرة الحرية وحق الشعب فى المشاركة فى السلطة¹².

وكانت الحلقة الدراسية بذلك مدرسة للفكر السياسى اختلف إليها جميع البالغين من سكان القرية والقرى المجاورة لها. فتحوّلت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية عقدت سلسلة من الندوات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى. وبلغ عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير 1881 ويونيو 1882 فى جميع أنحاء البلاد نحو 1817 إجتماعاً، ألقى فيها نحو 7675 خطاباً سياسياً. وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو 150 جمعية سياسية انتشرت فى سائر أنحاء اليابان. ويقوم ذلك دليلاً على اتساع

¹¹ Ibid, pp. 11 – 35.

¹² Irokawa Daikichi: Freedom and the Concept People's Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2, April – June 1997, p. 177.

الحركة وشمولها والتفاف الجماهير حولها، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين تحرم عقد الاجتماعات السياسية والدعوة إليها، وتشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات. ولكن تلك الإجراءات الصارمة لم تتجح في إحباط الحركة السياسية، فكسبت المزيد من تأييد الجماهير والتفافهم حولها.

ويصور لنا سكيكو كاكزو Sekido Kakuzo أحد زعماء تلك الحركة بإقليم إيباراكي.

ذلك بقوله: ". في فبراير 1880 إجتمع ممثلو عشر جمعيات في إقليم إيباراكي وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابي، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها داعين الجماهير إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التي تطالب بالدستور، فكان هؤلاء الدعاة الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين أو الخمسين رجلاً يحملون طعامهم ويزورون القرى، فلا يقتصرون على زيارة بيت العمدة، بل يطوفون ببيوت القرية كلها شارحين الأوضاع السياسية في داخل البلاد وخارجها، موضحين مزايا الحكم النيابي وفوائده ثم يجمعون توقيعات من تروق لهم أفكارهم، ولا يقعدهم عن غايتهم هطول الأمطار وتعذر السير في الطرق الموحلة، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشامخة أو عند سفحه. وبذلك نجحوا في جمع توقيعات 11814 رجلاً من أرباب العائلات الهامة في إقليم إيباراكي وقدموا العرائض التي تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابي إلى الحكومة¹³.

ولم يكن الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور، أو "حركة المطالبة بالحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken Undo" - على نحو ما عرفت به بين اليابانيين - يستمد مضمونه من الفكر الليبرالي الغربي فحسب، بل ومن التراث الفكري الياباني أيضاً. وتبين لنا الكتابات التي تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح. فإذا تناولنا - على سبيل المثال - كتابات Hosono Kiyoshiro الذي ذكرناه آنفاً، نجد فكرته عن السياسة مستمدة أساساً من تعاليم كنفوشيوس، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة و"الشكل المثالي للواجبات الأخلاقية"، وطور تلك المبادئ وفسرها بالصورة التي تجعلها تتماشى مع التطور السياسي في العصر الحديث.

¹³ Ibid, pp. 178 – 79.

فقد فسر فكرة حب الإمبراطور Yao والإمبراطور Shun للشعب - كما صورته كنفوشيوس في تعاليمه- بالتزام الإمبراطور في العصر الحديث بالعمل على تحقيق آمال شعبه ولما كان الشعب يعقد الأمل على الدستور فلا يجب أن يتوانى الإمبراطور لحظة عن تحقيق هذه الأمنية، كما فسر فكرة "تغيير الأسرات الحاكمة" التي ذهب إليها كنفوشيوس أيضاً بضرورة تنازل الإمبراطور عن العرش لغيره إذا هو تمسك بالحكم المطلق "لأن الاستبداد لا تقبل به عدالة السماء"، واستمد فكرة المساواة بين جماهير الشعب من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة التي يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء. وبذلك يكون Hosono Kiyoshiro ومن سار على دربه من قيادات حركة المطالبة بالدستور قد مزجوا بين التراث الفكري الياباني الموروث بدوره عن الصين، بالفكر الليبرالي الغربي، فلم تجد الجماهير أى تناقض أو تنافر بين ما يدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور وبين التراث الثقافي الياباني¹⁴.

ونجد أيضاً في ثورات الفلاحين التي قامت في أواخر عصر طوكوجاوا وأوائل عصر مايجي تأثراً واضحاً بتعاليم كنفوشيوس الذي نادى بمبدأ "ثورية الإصلاح Yanaoshi" فمزج قادة الثورات الفلاحين بين هذا المبدأ ومبدأ الحقوق الطبيعية للشعب كما عبرت عنه الليبرالية الغربية، ويبدو هذا المزج واضحاً في التشييد الذي شاع في تلك الحقبة، وتغنى به الفلاحون في إقليم توسا Tosa بجزيرة شيكوكو Shikoku أحد معاقل تلك الثورات إذ يقول¹⁵.

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره...
فنحن جميعاً سواء ما دمننا بشراً...
إذ ليس لنا سوى حياة واحدة...
إذا لم نعشها أحراراً، وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين.
الدنيا مقسمة إلى قارات خمس..
بينها آسيا المختلفة... يا للعار !!
إذا نظرنا إلى التاريخ نجد أمريكا إستقلت بالثورة..،

¹⁴ Gakushuin – Daigaku, kindai – shi Kenkyukai: Op. cit, pp. 37 – 38.

¹⁵ Ibid, pp. 95 – 102.

ما أروع ذلك !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفي الساموراي الذين اشتركوا في قيادة حركة المطالبة بالدستور مثل Chiba Takusaburo الذى ولد لأسرة من صغار الساموراي، واشترك في الحرب الأهلية التي نشبت كرد فعل لسقوط طوكوجاوا، ثم تنقل في أرجاء البلاد حتى استقر به المطاف في إقليم San Tama وأعد مشروعاً لدستور شعبى قدمته جماهير الإقليم للحكومة، وكان يرى ضرورة أن يقوم الدستور على أسس معينة لضمان نجاحه¹⁶.

1. مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبر عنه كنفوشيوس بإسم Dori).
2. ملائمة الاتجاهات السائدة في البلاد وقت صدوره.
3. أن يكون الدستور مناسباً للظروف الواقعية ولأحوال وأوضاع الجماهير، فلا يكون مجرد تقليد للذساتير الأوروبية لأن التراث الحضارى اليابانى يختلف تماماً عن التراث الحضارى الغربى.
4. لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير، وإنما يراعى تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والشعب من تطور.

وهكذا كان الإطار الفكرى لحركة المطالبة بالدستور (أو حركة الحرية وحقوق الشعب) يقوم على قاعدة صلبة من التراث الفكرى اليابانى، مع تطويره وتطعيمه بالفكر الليبرالى الغربى بصورة لا تجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع ومستوى فهم الجماهير، وتجعله مقبولاً لديهم. ولعل ذلك يفسر التقاف الجماهير حول تلك الحركة مما أضفى عليها صبغة شعبية.

* * *

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من المثقفين الذين لا تربطهم بالجماهير رابطة، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين عاشوا فى الريف منذ أجيال بعيدة، وتمتعوا بنفوذ كبير فيه، ولديهم القدرة على تعبئة جميع سكان القرى فى حركة سياسية ضد الحكومة والأساس الذى قامت عليه سلطتها، ولم تكن الحكومة حينئذ مهياًة لمواجهة مثل تلك الحركة بإجراءات قمع صارمة، فأثرت السلامة وسارعت بإصدار

¹⁶ Yusuke Tsurumi: The Liberal Movement in Japan, The Re – awakening of the Orient, London 1925, pp. 68 – 70.

بيان فى أبريل 1881 أعلن فيه الإمبراطور أنه "ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً يعود بالفائدة على الحكومة والشعب".

وكان هذا الإعلان يعبر بالدرجة الأولى عن اتجاه الأرسقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستورى على نظام الحكم المركزى المطلق، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية على الطراز الغربى، مع عدم الإخلال بجوهر النظام القائم، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالدستور التى كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم ليبرالى على النمط الفرنسى أو الإنجليزى، يعطى كل السلطة للشعب ويخضع الحكومة لرقابته. وراع الحكومة اتساع تلك الحركة وما توافر لها من إمكانيات النجاح، فسعت إلى إصدار دستور يمنح للشعب من الأرسقراطية الحاكمة، وتقوم مؤسساته النيابية على أساس تكريس السلطة المركزية والحكم المطلق مع العمل على اجتياز مرحلة التحول الرأسمالى بخطى سريعة، حتى يتحقق لليابان مجتمع رأسمالى متكامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وانتهت مرحلة "التحضر والاستنارة Bummei Kaika" التى كان التعبير عنها ما تم من إنجازات فى مطلع عهد مايجى، وعلى وجه التحديد فى الفترة من 1868 حتى مطلع الثمانينات، حيث اقتبس من فرنسا بالذات، فتم وضع نظام التعليم الحديث على النمط الفرنسى، وأنشئ الجيش الحديث على النظام الفرنسى وعلى يد ضباط فرنسيين، كما صنف جستاف بواسوناد Gustave Boissonade القانون المدنى اليابانى على منوال القانون المدنى الفرنسى، وعلا مد التيارات الفكرية الليبرالية الفرنسية والإنجليزية فى تلك الحقبة، فألهمت مثقفى العصر وقادة الحركة السياسية، إلى غير ذلك من تطورات شهدها عصر مايجى فى سنيه الأولى¹⁷.

وبنهاية تلك المرحلة بدأت مرحلة جديدة اصطلح على تسميتها مرحلة "ثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyohei"، فبدأ بتتحية ذوى النفوذ الثقافى الفرنسى، وإعادة تنظيم التعليم والجيش على النسق الألمانى وذلك تحت تأثير هزيمة فرنسا فى حرب السبعين وظهور ألمانيا كقوة دولية كبرى، وتمكنها - فى فترة وجيزة- من بناء اقتصادها الوطنى¹⁸. وعبر

¹⁷ Yanaihara Tadao: A Short History of Modern Japan, in The Modernization of Japan, Tobata, ed., The Institute of Asian Economic Affairs, Tokyo 1966, pp. 11 – 12.

¹⁸ Toyama Shigeki: Politics, Economies and the International Environment in the Meiji and Taisho Periods, The Developing Economies, vol IV, No. 4, Dec. 1966, pp. 426 – 32.

الاتجاه الجديد عن نفسه فى سلسلة من التطورات الاقتصادية لعل أهمها انسحاب الدولة من إدارة المؤسسات الاقتصادية إنسحاباً تدريجياً عن طريق بيع المشروعات التى أقامتھا الدولة للقطاع الخاص، وتنشيط القطاع الخاص الصناعى عن طريق امتصاص الجيش والبحرية والمصالح الحكومية لجانب كبير من الإنتاج، فأتاح ذلك للرأسمالية اليابانية فرصة بناء كيانها الذاتى وتحولها إلى احتكارات كبرى. واقترن ذلك التطور باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لعل أهمها إصدار أوراق العملة التى ليس لها غطاء من الذهب، وتأسيس "بنك اليابان Nippon Ginko" ليضطلع بهذه المهمة ونتج عن هذه السياسة وقوع انكماش شديد فى الاسواق، وهبوط أسعار السلع هبوطاً شديداً. مما جعل الفوارق بين الطبقات تزداد حدة فى المجتمع الريفى على وجه الخصوص، وكان لذلك أثره على حركة المطالبة بالدستور.

* * *

فقد كان صدور البيان الذى وعد فيه الإمبراطور بإقامة نظام حكم نيابى (أبريل 1881) نقطة تحول فى تاريخ حركة المطالبة بالدستور. إذ أعيد تنظيم الحركة فى صورة حزبين سياسيين أحدهما "حزب الأحرار" والآخر "حزب الإصلاح الدستورى" فى الوقت الذى كانت الحكومة تدبر فيه أمر تصفية الحركة، فقد حدث تغيير فى السلطة أشبه ما يكون بانقلاب سياسى أبعد على أثره وزير المالية Okuma Shigenobu المعروف بميوله الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية، وانفرد الساسة من الساموراي الذين كانوا وراء تصفية عصر طوكوجاوا بالسلطة كاملة¹⁹.

ومنذ ذلك الحين أصبح النشاط السياسى متركزاً حول الأحزاب السياسية، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة فى الريف إلى خدمة أغراض أخرى، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى، ذات طابع اقتصادى. وتتفق - إلى حد كبير - مع مصالح أعيان الريف فدعت إلى الاهتمام بالتعليم وعدم قصر وظائف الدولة على فئة معينة من الناس (إشارة إلى ضرورة إعطاء الأعيان فرصة تولى الوظائف الكبرى التى كانت

¹⁹ Lockwood, W. W. : Op. cit., pp. 512 – 15,

حول أبعاد الانقلاب السياسى المضاد لليبرالية انظر:

Lebra, J. C. : Okuma Shigenobu and the 1881 Political Crisis, Journal of Asian Studies, vol XVIII, pp. 475 – 87.

قاصرة على الساموراي) وتشجيع الصناعة. وبعد أن كانت الحلقات الدراسية التي أشرنا إليها آنفاً ملتقى جميع سكان القرية، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية في تلك المرحلة محصورة في فئة معينة من الناس الذين باستطاعتهم سداد إشتراك العضوية الشهري وكان كبيراً نسبياً. ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان، وبذلك تم استبعاد الفلاحين من المشاركة في العمل السياسي²⁰.

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) فكانت بيد مثقفي الساموراي الذين اتفقوا على الغاية من تلك الحركة، وهي إقامة حكم نيابي دستوري على النمط الغربي، ولكنهم اختلفوا حول سبيل تحقيق تلك الغاية. وأدى اختلافهم إلى تكوين حزبين مستقلين هما "حزب الأحرار Jiyuto" الذي تزعمه ايتاجاكي تايوكي Itagaki Taisuke، وكان يمثل تجمع الليبراليين الراديكاليين، ويسعى للسيطرة على الحركة السياسية في الريف عن طريق الأعيان الذين كان يمددهم بالتوجيه والإرشاد. أما القسم الآخر فضم أصحاب الاتجاه الليبرالي الإصلاحى الذى يركز على العمل السياسى المتأنى وعلى الإصلاحات فى نظام التعليم والاقتصاد، وعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى "حزب الإصلاح الدستورى Kaishinto"، الذى تزعمه Okuma Shigenobu وزير المالية المبعد من السلطة وكان أبرز رجاله فوكوزاوا يوكيتشى رائد التعليم الجامعى فى اليابان. ونظم مؤيدو الحكومة أنفسهم فى حزب سياسى ثالث أطلقوا عليه اسم "الحزب الإمبراطورى Rikken Teiseito"، وكان خطه السياسى تدعيم الحكم المطلق المستتير²¹.

وخلال حركة جمع التوقيعات على العرائض الخاصة بالمطالبة بالدستور (1878 - 1881)، وهى الفترة السابقة على تكوين الحزبين، لم يكن ثمة خلاف ذو بال بين فريقى المثقفين من قادة المعارضة السياسية، فكلاهما كان يؤيد الحركة ويمدها بالطاقة الفكرية التى ساعدت على بلورة مطالب الجماهير وكلاهما قدم التأييد المعنوى لأعيان الريف فى حركتهم، بل وساهموا فى نشاط حلقاتهم الدراسية وجمعياتهم السياسية بالخطابة وإلقاء المحاضرات، وكلاهما كان يؤيد المطالب الرئيسية التى اشتملت عليها العرائض والتى كانت

²⁰ Gakushuin – Daigaku, Kindai – shi Kenkyukai: Op. cit., pp. 13 – 15.

²¹ Ike Nobutaka: The Beginnings of Political Democracy in Japan, 1950, pp. 195 – 201.

تدعو إلى إقامة مجلس نيابي وضمان الحقوق السياسية للأمة عن طريق تقرير حرية الإجماعات وحرية التعبير، وكفالة الظروف الملائمة لنمو الصناعة الخاصة، وتخفيض ضرائب الأقطان الزراعية، وتحقيق الاستقلال الوطني عن طريق إعادة النظر في المعاهدات غير المتكافئة التي عقدها الحكومة مع الدول الأوروبية²².

وقد تفاوت مفهوم تلك المطالب عند العناصر الثلاثة التي كانت تمسك بزمام الحركة السياسية: الراديكاليون، والإصلاحيون، وأعيان الريف. وإن ظلوا جميعاً متمسكين بهذه المطالب، ولم يقع الخلاف بينهم إلا بعد وقوع انقلاب 1881، فانقسموا على أنفسهم فعلى حين اتخذ "الأحرار" موقف المعارضة الصريحة، كان "الإصلاحيون" على استعداد للتقاهم مع السلطة إذا مالت نحو الإصلاح. أما الأعيان فبدأوا يرغبون عن السياسة، وانشغلوا بالنواحي الاقتصادية والثقافية، وزادت الهوة التي خلفها الانكماش الاقتصادي اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين، فبعد أن كان الالتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال "حركة العرائض" - على نحو ما أشرنا - بدأت سياسة الانكماش الاقتصادي تباعد بين هؤلاء وأولئك. فعلى حين عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية، كانت ضرائب الأقطان تعادل أربعة أضعاف الضرائب المقررة على مصادر الدخل الأخرى كالتجارة والصناعة، مما جعل ربح أقطانهم لا يفي بسداد ما عليهم من ديون، أخذ الأعيان يشددون في تحصيل القروض التي قدموها الفلاحين، واتجهوا إلى استثمار أموالهم في الصناعة وفي النشاط المصرفي، واختلقت بهم وبالفلاحين السبل، فأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان على حد سواء وبعد أن كانت ثورات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه ضد الحكومة، أصبحت عناصر من الفلاحين أنفسهم تقود تلك الهيئات وتوجهها ضد الحكومة والأعيان. ولدنا مثال على تلك الظاهرة هما ثورة "اليائسين بإقليم تشتشيبو Chichibu Komminto" (1884)، وثورة إقليم فوكوشيما Fukushima التي سبقتها بعامين.

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم فانقسموا إلى نحو ثلاث مجموعات²³:

²² Yanihara Tadao؛ Op, cit., pp. 14 – 17.

²³ Gakushuin – Daigaku, Kindai – shi Kenkyukai: Op, cit., pp. 15 – 17.

1. فريق نفر من العمل السياسى واتجه إلى النشاط الإقتصادى، فصرف اهتمامه إلى التجارة والصناعة ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر من الأعيان.
2. فريق آخر تمسك بالالتحام بالفلاحين وشارك فى ثوراتهم.
3. بضعة أفراد من الراديكاليين تفوقوا على أنفسهم ولم يعد لهم نشاط يذكر.

كما تأثر "حزب الأحرار" بهذه التطورات وبتضييق السلطة على نشاطه فأصبح أكثر اعتدالاً من ذى قبل، فيما عدا بعض القادة البارزين مثل Oikentaro الذى اشترك فى ثورة "اليائسين بإقليم تشتشيبيو". ثم ما لبث حزب الأحرار أن جمد نشاطه ثم حل نفسه (1884) ولكن فروعه ببعض مناطق الريف ظلت تعمل بنشاط، وخاصة فرع الحزب بشرق اليابان الذى نظم فى 1886 - 1887 حركة محدودة لحث الحكومة على الإسراع بإقامة مجلس نيابى. غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت عن العمل بدورها أمام مقاومة الحكومة وتبدد حماس قيادات الحركة، وبقي على الساحة السياسية "حزب الإصلاح الدستورى" بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة. وتدعم مركز الحزب الإمبراطورى الذى كانت الحكومة وراء تكوينه ومن ثم أيدها تأييداً مطلقاً²⁴.

* * *

فى ضوء تلك الظروف بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات الليبرالية التى عبرت عن نفسها من خلال المشاركة فى حركة المطالبة بالدستور، ولا يخل بالأسس التى يقوم عليها نظام الحكم، ويرضى مطامع الرأسمالية التى بدأت تمارس الضغوط على السلطة. فشكلت لجنة لإعداد الدستور (12 أكتوبر 1881) برئاسة ايتو هيروبومى Ito Hirobumi أحد كبار رجالات الحكم، على أن تنتهى اللجنة من إعداد الدستور فى خلال عشر سنوات (1890) !!

ووضع نظام جديد للأرستقراطية قصد به جمع شمل المحافظين وبقايا الساموراي الملتفين حول الحكومة بتكوين طبقة نبلاء ترتبط بالبلاط الإمبراطورى وتجمع بين هؤلاء وأولئك (1884). وحتى تمهد الحكومة السبيل للتطور الدستورى المرتقب، أنشئ مجلس وزراء Naikaku على النمط الألمانى (1885) وتبع ذلك تأسيس مجلس البلاط - Sumitsu.

²⁴ Ike Nobutaka: Op. cit., pp. 109 – 23.

كما صدرت لوائح خاصة بنظام الخدمة المدنية فى الدولة، وبعض القوانين المدنية التى تنظم الأحوال العامة والخاصة بهدف التمهيد للدولة الدستورية المرتقبة.

وعقب تشكيل لجنة إعداد الدستور سافر رئيسها ايتى هيروبومى إلى ألمانيا ومكث بها هناك مدة عامين (1883 - 1884) درس خلالها النظام الدستورى الألمانى وراقب عن كثب ممارسة المجالس النيابية الألمانية لنشاطها وعند عودته إلى اليابان استعان بثلاثة من الخبراء الذين درسوا فى أوروبا لمعاونته فى إعداد الدستور، ومارست اللجنة عملها فى رحاب البلاط الإمبراطورى وبين جدران القصر الإمبراطورى دون محاولة إشراك ممثلين للجماهير فى عملها ودون الرجوع إلى الشخصيات السياسية الهامة التى لعبت دوراً فى حركة المطالبة بالدستور؛ فتجاهلت اللجنة كل هؤلاء وعكفت على إعداد الدستور متمثلة التجربة الألمانية، مراعية ظروف نظام الحكم فى اليابان ومقوماته الأساسية، حتى إذا اكتملت ملامح الدستور طرح للمناقشة أمام مجلس البلاط باعتباره الهيئة الاستشارية العليا للإمبراطور، حتى إذا أجازها المجلس أعلن الإمبراطور منح الدستور للبلاد (11 فبراير 1889) فى يوم ذكرى تأسيس ياماتو Yamato فى عام 600 ق . م أول دولة فى اليابان (ويعتقد أن أباطرة اليابان ينحدرون من سلالة مؤسس تلك الدولة). واتخذت إحتياطات مشددة لضمان تقبل الجماهير للدستور دون تعكير لصفو الأمن، فقامت حالة شبيهة بإعلان الأحكام العرفية، حيث أغلقت دور الصحف الليبرالية، بينما تلقت بقية الصحف تعليمات مشددة بعدم التعرض للدستور بالتعليق أو النقد. ولما كان حزب الأحرار قد حل بالفعل منذ عام 1884، ورهنت حركة المطالبة بالدستور بسبب الانقسام الذى وقع فى صفوف قياداتها، فقد مرت المسألة بسلام، ولم تقع أى حوادث مضادة.

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها اسم "المجلس الإمبراطورى" تتكون من مجلسين أحدهما مجلس النواب Shugi - in والآخر مجلس النبلاء Kizoku - in واستخدم اليابانيون المصطلح الألمانى Diet للدلالة على هذه الهيئة بمجلسيها. وركز الدستور السلطة كلها فى يد الإمبراطور حتى فاقت سلطته سلطة الدايت؛ فكان له حق إصدار مراسيم بقوانين إدارية فى الأمور التى تتعلق بالمصالح العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت بشرط أن يحصل على موافقة مجلس البلاط عليها، وبديهي أن المجلس الأخير لا يمكن أن

يعترض على مراسيم الإمبراطور الذى له سلطة تعيين وإقضاء أعضاء ذلك المجلس. وكانت قرارات الدايت تصبح ملزمة للحكومة فى حالة موافقة أغلبية الأعضاء عليها أما القرارات الخاصة بالضرائب المالية فيقتضى إقرارها موافقة أغلبية الأعضاء فى مجلس النواب أولاً، وإن كان الإمبراطور قد احتفظ لنفسه بحق الفيتو على جميع قرارات الدايت بمجلسيه، ولم يكن للدايت حق النظر فى المعاهدات التى تعقدها الدولة مع الدول الأجنبية، فقد كان ذلك من اختصاص الإمبراطور وحده، يعاونه مجلس البلاط²⁵.

وكانت صلاحيات الإمبراطور - وفقاً للدستور - لا تحدها حدود، فهو الذى يدعو الدايت بمجلسيه إلى الإنعقاد، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء، وله أن يغير ويبدل فى مؤسسات الدولة المختلفة، وتعيين وعزل كبار الموظفين بما فيهم الوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده، ويده زمام قيادة الجيش والبحرية، وله حق إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح، وإعلان الأحكام العرفية، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم. ولا رقيب على الإمبراطور فى سلطته تلك، وإنما عليه - إذا شاء - أن يرجع إلى مستشاريه فيما يعن له من أمور، وهؤلاء المستشارون هم الوزراء ورجال البلاط وقادة الجيش والبحرية. ويلاحظ أن الإمبراطور لم يمارس بشخصه هذه السلطات التى أعطاها لنفسه فى الدستور ممارسة فعلية، وإنما كان يمارس تلك السلطات من خلال مجموعة من الأفراد الذين أداروا أمور البلاد باسم الإمبراطور من خلاله²⁶.

فبعد عام 1889، أصبحت مقاليد الحكم فى اليابان فى يد صفة أرسقراطية تكونت من أسرة الإمبراطور وكبار الساسة Genro ومجلس النبلاء. واشتملت هذه الأرسقراطية على بعض نبلاء البلاط القدامى Kuge، وأمراء الإقطاع الذين عرفوا فى عصر طوكوجاوا باسم Daimyo، وصغار الساموراى الذين كانوا وراء حركة استعادة الإمبراطور متسوهيتو لسلطته، وبالإضافة إلى هؤلاء بعض الكفايات الفنية من الرعيل الأول من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب وكانوا دعامة جهاز الدولة الحديث.

²⁵ Uyehara, G. E. : Op. cit, pp, 109 – 23.

²⁶ Teters, B. J. : Kuga's Commentaries On The Constitution of The Empire of Japan, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1969, pp. 321 – 37.

فمنذ صدور الدستور وحتى عام 1913، كانت مقاليد الأمور فى البلاد فى يد حفنة من كبار الساسة الذين عرفوا باسم Genro، وكانوا مجموعة من أهل الثقة الذين وقع على عاتقهم بناء اليابان الحديث فى الفترة (1880 – 1900)، ومارسوا السلطة الفعلية فى الدولة فى ظل الدستور. ورغم أن نفوذهم السياسى بدأ يتقلص منذ عام 1913، إلا أنهم ظلوا حتى 1922 يوجهون الأمور الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى، وتقوم هذه الظاهرة دليلاً على أن الدستور اليابانى لم يكن سوى مظهر لأداة الحكم يصبغها بصبغة غريبة دون أن يغير من واقع الحكم الأوتقراطى وكان من أبرز الشخصيات التى تنتمى إلى هذه الفئة من الساسة: ايتو هيروبومى الذى تولى إعداد الدستور، وياماغاتا اريموتو الذى قام ببناء الجيش الحديث، Matsukata Masayoshi, Inoue Kaoru اللذان قاما بوضع النظام المالى والضريبي الحديث.

أما عن مجلس النبلاء وهو أهم مجلسى الدايت، وأعلى سلطة تشريعية فى البلاد؛ فكان يضم أمراء البيت الإمبراطورى، ثم ممثلين للنبلاء والأشراف ينتخبون لمدة سبع سنوات، وبعض أفراد يعينهم الإمبراطور أعضاء لمدى الحياة تقديراً للخدمات التى أدوها للدولة فى المجالات الإدارية أو الفنية أو العلمية، وممثلين للأكاديمية الإمبراطورية يقوم زملاؤهم بانتخابهم لمدة سبع سنوات، ثم ممثلين لكبار دافعى الضرائب يقوم زملاؤهم أيضاً بانتخابهم بحيث يخصص مقعد لكل محافظة وبذلك كان المجلس يضم صفوة مختارة على أساس رابطة الدم أو الثروة من ذوى الألقاب والرتب، فهو يمثل الأرستقراطية أصدق تمثيل، وقد كفل له الدستور سلطات تشريعية واسعة فيما لا يمس صلاحيات الإمبراطور.

أما مجلس النواب فكان يعد - من الناحية النظرية- ممثل الشعب فى الهيئة التشريعية، غير أن حق الترشيح لذلك المجلس لم يكن مكفولاً لجميع المواطنين وإنما اشترط فى المرشح قدراً معيناً من الثراء وكانت قرارات المجلس لا تعد نافذة إلا إذا أقرها مجلس النبلاء، ولا يحق له

مناقشة الميزانية إلا في حدود معينة، فإذا اعترض عليها كان من حق الحكومة العمل بميزانية العام السابق²⁷.

وبذلك كان الدستور الياباني مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة، ورغبة الجماهير في الديمقراطية، وإن غلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر؛ فتحوّلت الليبرالية إلى إطار يحوى في جوهره مركزية السلطة، وذلك نتيجة لتصفية حركة المطالبة بالدستور (حركة الحرية وحقوق الشعب) فلم ترتفع أصوات الليبراليين للمطالبة بإعطاء الشعب المزيد من السلطة بعدما تفرقت السبل بزعامات تلك الحركة، ونتيجة لإجراءات القمع التي مارستها الحكومة ضد القيادات التي ظلت مخلصه للحركة وضد الصحف زادت الاتجاه الليبرالي.

واستمر دستور مايجي ساري المفعول حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ولعل السبب في استمرار العمل بذلك الدستور شدة حاجة الرأسمالية اليابانية - التي شبت عن الطوق وبلغت المرحلة الإمبريالية في زمن قياسي- إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار في داخل البلاد وخارجها، أكثر من حاجتها إلى الاستناد إلى طبقة اجتماعية معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تتميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية.

²⁷ Silbernian, B. S. : Bureaucratic Development and the Structure of Decision - Making in The Meiji Period, the Case of the Genro, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1967; pp. 81 - 94.